مدى شرعية (التعويضات) المفروضة على العراق

(٣-٤)

بدرغيلات

لعل من الوقائع الصارخة في هذه المعضلة التي ابتلي بها العراق، ما يتعلق بالتعويضات التي طالبت بها الكويت والتي تحمل الرقم (٤١/ ٥٠٠١٦٩) الواردة في تقرير وتوصيات المفوضية (الدفعة الأولى) من الفئة (F/ 3) فقد طالبت الكويت بمبلغ (٥٨,٥) مليار دولار كتعويضات عن اضرار الحرب الصدامية. وكان من المفروض ان تبحث اللجنة مسألة التعويضات هذه في ضوء الرقم المذكور الذي حددته الكويت صاحبة الشأن، إلا اننا بدلاً من ذلك نجد ان فريق المفوضين أوصى بدفع (١٥٣,٥) مليار دولار، أي أكثر من ضعفي المبلغ المطالب به. ومن الواضح ان هذا الاجراء التعسفي يشكل مخالفة صريحة للمبادئ القانونية المتعارف عليها بالتعويضات حيث لا يجوز الحكم بالتعويض عما يزيد على المبلغ المطالب به من الجهة المعنية. وهذا ما تأباه الشرائع السماوية والوضعية. إذ ان من البديهي ان المتضرر هو الذي يقرر مدى الاضرار التي لحقت به وهو أدرى بمصلحته.

ولم تكتف اللجنة بذلك، وإنما امعاناً بالحاق الاذى والضرر بالعراق مكتوف الايدي، قامت بالتعويض مرتين لمجموع (٥٧٥) مطالبة. في حين لم تتخذ أية إجراءات قانونية بحق المطالبين الذين تسلموا أكثر من (تعويض) عن ذات الضرر، وهو بلا شك اثراء من دون سبب لا يقبل الجدل. مما ادى إلى اهدار ملايين الدولارات من اموال الشعب العراقي التي ضاعت إلى الأبد نتيجة للتصرفات اللاقانونية للجنة التعويضات التي ساهمت بتبديد مليارات الدولارات من الاموال العراقية ومن هذا الأسلوب التعسفي. فضلاً عما تكبده من ملايين الدولارات الأخرى عن نفقاتها الجارية.

وعلى الرغم من ان التعويضات يفترض بداهة ان تعتمد على وثائق ومستلزمات واضحة وقانونية ودقيقة.. إلا ان الواقع الماثل أمامنا أظهر نتيجة البحث والتقصي معرفة طبيعتها وحجمها على وجه الدقة. مما جعلها عرضة للاجتهادات والتقديرات المتباينة. وهذا ما يشكل خطورة فادحة للعراق بسبب الزامه بضياع مليارات الدولارات التي دفعت أو ستدفع تحت عنوان (التعويضات) والتي تشكل فضيحة مذهلة لقادة النظام المباد بعض الجهات الدولية من ناحية، والممارسات الابتزازية لدول الجوار عموماً من ناحية أخرى، مما يتعارض بداهة مع مبادئ الاخوة والقومية وحسن الجوار والنزاهة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ان احدى دول الجوار لجأت إلى أسلوب التعويض المتكرر لثلاث أو اربع مرات في تغطية الحالة الواحدة وبالحاح من مسؤوليها في محاولة مقصودة لهدر وتبديد الأموال العراقية في ظل النظام السابق.

ويبدو أنها لا تزال مصرة على اتباع هذا الأسلوب في المباحثات الجارية في (جنيف) في الوقت الحاضر.

وهذا ما دعا ممثل العراق الذي حضر أول لقاء له مؤخراً مع لجنة التعويضات في ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٤ إلى اتهام الكويت ودول مجاورة أخرى بالمبالغة في تقدير الاضرار المزعومة التي لحقت بها والتقدم بمطالبات فلكية امام لجنة الاضرار البيئية والصحية العامة. حيث طالب المندوب العراقي برفض (٤٩) مليار دولار في الأقل من اصل (٨٢) مليار دولار قيمة المطالبات البيئية التي تقدمت بها دول الجوار استنادا إلى تلوث سواحلها. ويتكون هذا المبلغ من (٢٩) مليار دولار نظير ما وصف بانه اضرارا بيئية مؤقتة، إضافة إلى (٢٠) مليار دولار بسبب ما سمي (الفاقد في الانتاج) بسبب الاضرار الصحية التي لحقت بالعمال، مما لا توجد له أي سابقة في القانون الدولي يمكن الاستناد إليها.

ويبدو ان هذه الامور شبيهة بالمطالبات الأخرى المخزية التي رفعتها احدى الدول التي تبدي حرصاً زائفاً على مصالح الشعب العراقي ومفادها ان حرب ١٩٩١ تركت تأثيرات سلبية من مستوى (خصوبة) كبار السن فيها، مما يتطلب تعويضهم عن معالجة مثل هذه الحالات.

ومن يدري قد تنبري في المستقبل هذه الدولة أو تلك للمطالبة بتعويضات عن حالات مضحكة أخرى تثير الألم والمرارة لدى أبناء شعبنا المظلوم من قبيل تدني اعمار مواطنيها أو انخفاض نسبة الجمال لدى المواليد أو تأخر حالات الزواج أو عزوف شبابها عن الزواج ببنات الديرة.. وهكذا سيبقى العراق جاهزاً للتعويض عن أية حالة مرضية أو شاذة أو عرضية يمكن أن تحدث بهذا البلد أو ذاك، وما عليه عند ذلك إلا الاذعان والتنفيذ ودفع المزيد من الملايين إضافة إلى الملايين الأخرى المدفوعة سابقاً من دون وجه حق.

إضافة إلى النفقات الباهظة التي تكبدها العراق للشركات الدولية التي كلفتها دول الجوار للقيام بدراسات معينة عن (الاضرار) التي لحقت بها والتي تتراوح ما بين ١٠٠-١٥٠ مليون دولار دفعت من الأموال العراقية من قبل الأمم المتحدة لمصلحة هذه الشركات، إضافة لنفقات المحامين الذين يتدافعون نيابة عن تلك الدول في جنيف. وفوق هذا وذلك ما تقبضه الشركة الأمريكية المكلفة بتنظيم الاجتماعات بحيث تزيد الاموال التي يتكبدها العراق لمثل هذه الأمور على المليار دولار.

وهكذا سيظل العراق يتكبد المزيد من دفع الاموال طالما ظلت هذه المطلبات مطروحة للنقاش بين الوفود في جنيف.

ولم يكتف مجلس الأمن الدولي باعتبار نفسه جهازا قضائيا عن طريق هيئة التعويضات، وإنما وضع تحديدات كبيرة على هذه الهيئة ذاتها من حيث تابعيتها إلى لجنة المقاطعة، المشكلة من (١٥)عضواً يمثلون دولهم في مجلس الأمن، ولكل عضو منهم حق النقض، ولو ان هذا الحق قلما استخدم إلا من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا، مما يعني سيطرة هاتين الدولتين الفعلية على اللجنة والهيئة.

وحتى هذه اللجنة لم تتمكن من المصادقة على بعض قرارات الهيئة، خاصة ما يتعلق بما يسمى (حرق آبار النفط) وقد اضطرت لاحالتها إلى مجلس الأمن الذي مررها بعد مساومة اقتضت تخفيض نسبة المبالغ المقطوعة من العراق للتعويضات من ٣٠٪ إلى ٢٥٪ من ايراداته النفطية، مما يؤكد تسييس العملية أصلاً.

وفي الواقع ان الحكومة العراقية كانت قد واجهت في حينه العديد من المصاعب الداخلية والخارجية في متابعة موضوع (التعويضات) منها افتقارها للموارد المالية اللازمة لاستخدام مكاتب المحاماة المتخصصة للدفاع من موقفها، إلا بعد فترة طويلة من عمل هيئة التعويضات التي كانت ترفض منح العراق أية تخصيصات لهذا الغرض من امواله الموجودة لدى الأمم المتحدة، إضافة إلى ضيق الوقت المحدد للعراق اعطاء رأيه بالقضايا المطروحة، وصعوبة إيصال الردود بعد انجازها بسبب تخلف وسائل الاتصال. علماً بان الحكومة العراقية السابقة لم تبد اهتماماً جدياً في بادئ الأمر بشأن عمل هيئة التعويضات، إلا بعد تزايد الضغوط عليها من خلال القرارات المتعددة التي اصدرتها هذه الهيئة بشأن التعويضات، مما دعاها إلى تشكيل لجنة عليا إضافة إلى اللجان الوزارية في كل وزارة لمتابعة هذه الامور التي ترتب على تحميل العراق باضرار حرب الخليج استناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي.

وإذا كان العراق قد (أقر) بتحمل المسؤولية القانونية من الاضرار التي اعقبت دخول النظام السابق إلى لكويت على وفق قرار المجلس المذكور المرقم ٦٨٧ الصادر في ٣/ ٤/ ١٩٩١، فان هذا القرار قد صدر في اعقاب انتهاء العمليات العسكرية التي شنتها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق، مما يجعل اقرار العراق الذي صدر عقب تلك العمليات واحتلال اجزاء كبيرة من اراضيه، قد صدر ليس عن قناعة وحرية ارادة، انما بسبب اذعانه للضغوط المشوبة بالاكراه التي مارستها الولايات المتحدة وحلفاؤها في خيمة (صفوان) سيئة الصيت التي وافق فيها رأس النظام المخلوع على مختلف شروط الحلفاء طالما سمحت له بالبقاء على رأس السلطة. وكان لوساطة بعض الدول العربية والمجاورة للعراق، وخاصة في الخليج، الأثر الكبير في تحقيق هذه الغاية.

ولا شك في ان جميع دول الخليج العربي تعرف جيدا ان الشعب العراقي الذي تحمل مآسي النظام وما سببه له من دمار وقتل وتشريد، لم يكن في يوم من الأيام طرفاً، لا من قريب ولا من بعيد، في الحربين اللتين نشبتا بين النظام المذكور وكل من إيران والكويت، فضلاً عن الحرب الثالثة، حيث سار العراق إليها مرغماً لأسباب يعرفها الجميع واتخذت وسيلة لاشاعة وتعميق وسائل التعذيب والإرهاب والبطش بحق أبناء شعبنا وتدمير البنية التحتية فيه وحرمانه من التقدم لعشرات السنين.

وهذا ما يتطلب من الدول المذكورة النظر إلى هذه الامور بكل جدية وحرص والتخلي عن نزعتها الراهنة تجاه العراق، وان تأخذ هذه الامور بالحسبان إذا ارادت فعلاً بناء علاقاتها المستقبلية بالعراق على أسس رصينة وبعيدة عن مشكلات الماضي، دون ان تتجاهل مساهمتها في جانب كبير مما حصل من مآس للشعب العراقي طوال أكثر من خمسة وعشرين عاماً.

(يتبع)

وزير المالية:

العراق يريد شطب ما يصل الى ٩٥ في المئة من ديونه

قال عادل عبد المهدي وزير المالية إن العراق يريد التوصل إلى اتفاق بشأن شطب الديون مع الدول الرئيسية الدائنة بنهاية العام الحالي.

وأضاف أنه يعتبر العرض الفرنسي المبدئي بشطب ٥٠ في المئة من الديون "نقطة بداية" في المحادثات.

وقال عبد المهدي للصحفيين بعد مراسم لبدء تنفيذ اتفاق برنامج ائتماني بقيمة (٥٠٠) مليون دولار مع بنك التصدير والاستيراد الامريكي "ما نقوله هو أننا نريد شطب ما بين ٩٠ و٩٥ في المئة . ولهذا السبب تدور المفاوضات."

وتريد الولايات المتحدة أيضا شطب ما يتراوح بين ٩٠ و٩٥ في المئة من ديون العراق البالغة ١٢٠ مليار دولار. لكنها واجهت معارضة من فرنسا التي تدفع بأن العراق يجب الا يتوقع أن يلقى معاملة الدول الافريقية الفقيرة نفسها حيث أنه يملك ثاني أكبر احتياطيات نفط في العالم.

واقترحت فرنسا الدولة المضيفة لنادي باريس للدول الدائنة الذي يضم في عضويته ١٩ دولة اعفاء بغداد من نصف الديون وإعادة النظر في الامر بعد ثلاث سنوات.

ويحاول نادي باريس مساعدة الدول التي تواجه صعوبات في سداد ديونها من خلال إعادة جدولة المدفوعات وخفض الديون في بعض الحالات.

وقال عبد المهدي "هذه نقطة بداية. لا أعتقد أن هذا سيكون رقمهم المحدد .. قرارهم النهائي. ما نريده هو اتفاق واحد بنهاية هذا العام على الرغم من أننا نقبل آليات أو تقسيم الاتفاق إلى شرائح."

وقال إن العراق يحتاج إلى استثمار كل عوائده النفطية في إعادة اعمار البلاد ويحتاج إلى برنامج شامل لتخفيف عبء المديونية لطمأنة المستثمرين.

وقال عبد المهدي "إذا ظلت تلك الديون عبئا .. فلن تكون هناك إعادة بناء ولن تكون هناك استثمارات ولن تأتي أموال إلى العراق وسيكون بلدا معوقا كما هو الآن."

وقال عبد المهدي الذي اجتمع مع جيمس وولفنسون رئيس البنك الدولي يوم الثلاثاء إن العراق عقد اجتماعات غير رسمية مع كثير من الدائنين وهو مستعد للذهاب إلى باريس "للكفاح" من أجل برنامج شامل.

وأضاف ان ذلك سيحدث في أواخر تشرين الاول أو أوائل تشرين الثاني "إذا لاح اتفاق في الافق .. فعلينا الاعداد له ثم سنتفاوض على التفاصيل في باريس."

وفي مراسيم تفعيل اتفاق البرنامج الائتماني مع بنك التصدير والاستيراد الأمريكي تحمل العراق مسؤولية ٥٠٠ مليون دولار للمساعدة على تمويل استيراد سلع وخدمات أمريكية مطلوبة لإعادة البناء.

والبرنامج الذي يرجع تاريخه إلى تشرين الثاني ٢٠٠٣ كان يحظى أساسا بدعم سلطة التحالف المؤقتة التي ادارت شؤون العراق في أعقاب الغزو بقيادة الولايات المتحدة.

لكن البرنامج ونحو ١,٥ مليار دولار تسهيلات ائتمانية منحتها وكالات اجنبية أخرى باتت غير نافذة هذا الصيف عندما انتقلت السيادة إلى حكومة عراقية مؤقتة.

وقال بنك التصدير والاستيراد الامريكي إنه يتوقع قيام العراق بتوقيع اتفاقات ائتمانية جديدة مع وكالات اعتمادات تصدير اجنبية اخرى.

افتتاح خط جوي قريباً

توقيع مذكرة تفاهم في مجالات النقل بين سوريا والعراق

اعلن وزير النقل لؤي حاتم العرس ان العراق وقع مع سوريا مذكرة تفاهم للتعاون المشترك في مجالات النقل البحري والجوي والسكك الحديدية بين البلدين. وقال العرس في تصريحات ل "الخليج" ان "مذكرة التفاهم التي وقعت مع الجانب السوري تتضمن تأمين جميع التسهيلات اللازمة لنقل البضائع الداخلة الى العراق عبر الموانئ السورية وتفعيل نشاطات الشركة العراقية للملاحة البحرية وخططها التشغيلية والتعاون المشترك في تنفيذ برامج التوسع والتطوير وتبادل الخبرات والدرايات الفنية في مجال الموانئ اضافة الى دراسة شراء سفينة لاستثمارها في نقل البضائع ووضع آلية لتنفيذ المقترحات الخاصة بتحويل٥٠٪ من حصة الوزارة للقطاع الخاص العراقي وتشغيل ١٥٠ شاحنة تابعة للوزارة بشكل مشترك مع الشركة العراقية السورية للنقل البري وتطوير الطرق الواصلة للمنافذ الحدودية في مناطق ربيعة والبوكمال والقائم والوليد واليعربية".

واضاف انه "سيتم قريباً افتتاح خط النقل الجوي بين العراق وسوريا والعمل جار على تفعيل الممرات الملاحية الجوية والتنسيق المشترك في مجالات الطيران المدني وتحديث انظمة الاتصالات لتأمين سلامة الحركة الجوية والسماح للطائرات بعبور الاجواء المشتركة بين البلدين والهبوط في المطارات العراقية والسورية".

واوضح الوزير ان "الوزارة خصصت مبلغ ٥،٣ مليار دولار للشركة العامة للسكك الحديدية لتنفيذ مشروع خط "قطار عملاق" بين سوريا والعراق اضافة الى تنفيذ مشروع عملاق يسمى بخط القوسين الاول ينطلق بخط بغداد شمالاً الى بعقوبة وكركوك واربيل والموصل يتفرع منه خطوط في بعقوبة باتجاه خانقين حتى الحدود الايرانية وآخر من اربيل نحو السليمانية والثاني جنوباً باتجاه الكوت والناصرية منتهياً بالبصرة".

واكد ان "الشركة وضعت دراسة لربط نهايات شبكة سكك حديدية في العراق بدول الجوار، ايران و سوريا وتركيا اضافة الى انشاء خطوط داخلية بكلفة٥٩٣ مليون دولار، وبناء خط سكك حديدية في الشعيبة ميناء ام قصر لتأمين انطلاق قطارات الشحن والبضائع من الميناء الى المناطق المختلفة".

امريكا تطلب تدخلاً دولياً في خلافها مع اوروبا بشأن ايرباص

قالت الحكومة الأمريكية إنها سترفع الخلاف بينها وبين الاتحاد الأوروبي لمنظمة التجارة العالمية للحيلولة دون تمويل حكومات الاتحاد الأوروبي لشركة إيرباص.

وقال روبرت زوليك ممثل التجارة الأمريكي إن شركة إيرباص أصبحت الآن أكبر من شركة بوينغ، منافستها الأمريكية، وأنه من الظلم استمرار تمويل إيرباص.

وأضاف زوليك: "الأمر يتعلق بالمنافسة الشريفة."

في الوقت نفسه، قال الاتحاد الأوروبي إن علاقته بشركة إيرباص قانونية وإن ما يفعله هو إجراء مضاد لدعم الولايات المتحدة لشركة بوينغ.

وقالت بسكال لامي مفوضة التجارة بالاتحاد الأوروبي: "إذا كان هذا هو الطريق الذي اختارته الولايات المتحدة فإننا نقبل التحدي، فالوقت قد حان لنضع حدا للتمويل غير الشرعي الذي تقدمه الحكومة الأمريكية لشركة بوينغ وهو ما يضر بشركة إيرباص ولا سيما تمويل مشروع ٧إي٧ الجديد."

يذكر أنه ينبغي على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حل النزاع بينهما خلال ستين يوما قبل أن تتدخل منظمة التجارة العالمية.

وقالت الولايات المتحدة إنها ستنهي اتفاق عام ١٩٩٢ مع الاتحاد الأوروبي والذي يحدد الدعم الحكومي لتطوير شركات الطيران المدنية.

ويصر الاتحاد الأوروبي على أن الدعم المالي الذي تقدمه الدول الأعضاء لشركة إيرباص يدخل في إطار بنود الاتفاق كما يتهم الولايات المتحدة بتقديم دعم ضخم بشكل غير مباشر لشركة بوينغ.

وقال زوليك إن أعضاء الاتحاد الأوروبي يقدمون مليارات الدولارات من الدعم المالي لشركة إيرباص وهو ما يعد انتهاكا لقواعد التجارة الدولية.

وأوضح أن حكومات الاتحاد الأوروبي تضخ نحو ٦,٥ مليار دولار لصالح تطوير طائرة من طراز إيه٣٨٠ كما تنظر في دعم طائرة أخرى لتنافس طائرة ٧إي٧ التابعة لشركة بوينغ والتي ستطير بسرعة الصوت.

وقال زوليك: "يبرر بعض الأوروبيين تمويل شركة إيرباص منذ إنشائها قبل ٣٥ عاما بانه ضروري لدعم هذه الصناعة الوليدة."

وأضاف أن شركة إيرباص تمتلك الآن ٥٠ بالمئة من أسهم سوق الطائرات التجارية الكبيرة، وأنها تبيع طائرات مدنية أكثر من بوينغ.

كان زوليك ولامي قد عقدا محادثات الأسبوع الماضي لتسوية القضية غير أنهما فشلا في التوصل لاتفاق.

وهدد الرئيس الأمريكي الشهر الماضي برفع القضية إلى منظمة التجارة العالمية إذا لم تتوقف حكومات الاتحاد الأوروبي عن تمويل إيرباص، وهي الخطوة التي يرى بعض المراقبين أنها ترتبط بحملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

وترغب الولايات المتحدة في التخلي عن الاتفاق المبرم مع الاتحاد الأوروبي منذ ١٢ عاما والذي يحدد تدخل الدولة في دعم تطوير شركات الطيران المدني. وتقول دول الاتحاد الأوروبي إن الحكومة الأمريكية تقدم دعما غير مباشر لبوينغ من خلال وكالة الفضاء الأمريكية "ناسا" ومن خلال البرامج العسكرية. يذكر أن شركة إيرباص قد تم تأسيسها في عام ١٩٧٠ عن طريق مجموعة من الشركات الفرنسية والألمانية والإسبانية والبريطانية.

الاردن يستبعد اعادة تصدير النفط العراقي باسعار تفضيلية

استبعد مصدر أردني مطلع أن يعاود العراق تصدير نفطه إلى الاردن بأسعار تفضيلية كتلك الاسعار التي كان يحصل عليها قبل الحرب الاخيرة.

وقال المصدر - الذي طلب عدم الكشف عن هويته- إنه في حال استئناف استيراد النفط العراقي . فإنه سيكون وفقا للاسعار العالمية المعمول بها.

من جهة أخرى تواصل اللجنة الفنية الاردنية العراقية في شؤون النفط أعمالها بالعاصمة الاردنية لبحث إمكانية إحياء مشروع أنبوب النفط المشترك بين الجانبين وصرح رئيس الجانب الاردني أمين عام وزارة الطاقة المهندس خلدون قطيشات بأن اللجنة الفنية بحثت إمكانية إحياء مشروع الانبوب المشترك وإجراء تعديلات جوهرية على مساره واختصاره من مرحلتين إلى مرحلة واحدة وأوضح قطيشات أن اللجنة بحثت إعداد جميع الترتيبات الفنية المتعلقة بإقامة مشروع الانبوب . وإمكانية تعيين مستشار فني وإعادة النظر في الجدوى الاقتصادية له . إضافة إلى موضوع تقييم وحدات التخزين المقامة على حدود البلدين وكان الاردن والعراق في سنوات سابقة قد بحثا إمكانية مد أنبوب نفطي بينهما والاستغناء عن نقل النفط الخام بواسطة الصهاريج . وقدرت تكلفة المشروع في ذلك الوقت نحو نصف مليار دولار في مرحلتيه التي كانت الاولى بطول ٣٠٥ كيلومترات ومقررة من الحدود الاردنية العراقية إلى مصفاة النفط في الزرقاء . والثانية الى داخل الاراضي العراقية انتهاء بمصفاة حديثة وبطول نحو ٣٧٠ كيلومترا تقريبا.

النفط الامريكي الخفيف يتجاوز ٥٢ دولاراً

CNN واصل سعر الخام الأمريكي الخفيف ارتفاعه اواخر الاسبوع متجاوزا ٥٢ دولارا للبرميل للمرة الأولى، بعد أن أعلنت الحكومة الاتحادية عن زيادة أقل من المتوقع في مخزونات الخام الأسبوع الماضي، مع استمرار المخاوف من بطء عودة الإنتاج الأمريكي إلى مستواه العادي بعد ثلاثة أسابيع من هبوب الإعصار ايفان.

وفي وقت سابق ، تجاوزت أسعار النفط حاجز الـ٥١ دولارا للبرميل.

وفي المعاملات الآجلة اواسط الاسبوع، ارتفع سعر النفط مزيج برنت إلى مستوى قياسي جديد ببورصة البترول الدولية تدعمه عوامل فنية واستمرار المخاوف من اضطراب المعروض النفطي.

ومما دعم سوق النفط أيضا إقبال صناديق استثمارية على الشراء في بداية المعاملات لكن إقبالها تراجع بعد صعود الأسعار.

واستمرت المخاوف من تعطل الإمدادات من العراق ونيجيريا في دعم الأسعار بالإضافة إلى استمرار إغلاق نحو ٢٩ في المائة من الإنتاج في المنطقة الأمريكية من خليج المكسيك بعد ثلاثة أسابيع من هبوب الإعصار ايفان على المنطقة.

واتفق وزراء مالية ومحافظو المصارف المركزية في كل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا بجانب إيطاليا وكندا، بعد محادثات، على أن "أسعار النفط مرتفعة ومازالت خطرا."

وأضاف بيان لهم "ولذلك أولاً فإننا ندعو منتجي النفط إلى توفير إمدادات كافية لضمان اعتدال الأسعار، وثانيا من المهم أن تزيد الدول المستهلكة فعالية الطاقة."